سلم محامو 192 عراقيا امس القضاء البريطاني وثيقة من 82 صفحة تعدد ادعاءات بالتعذيب وجرائم و"ممارسات وحشية" قال المشتكون انهم تعرضوا لها من قبل جنود بريطانيين بين عامي 2003 و9002

وامام المحامين ثلاثة ايام لاقناع المحكمة العليا في لندن حول ضرورة كما قالوا فتح تحقيق علني

وقال مايكل فوردهام احد المحامين "كفى يجب ان يكون هناك تحقيق علني حول الحالات التي تتسم بالصدقية ويبدو انها قائمة على انتهاكات حقوق الانسان كان الجيش البريطاني قد ارتكبها في العراق بين عامي 2003 و9002".

وشكلت الحكومة البريطانية لجنة للتحقيق في هذه الادعاءات ولكن المحامين الذين يمثلون العراقيين الـ291 اعتبروا ان اللجنة ليست مستقلة تماما.

واكد فوردهام ان اللجنة التي تضم اعضاء من الشرطة البحرية لا تفي بـ"المعايير الضرورية للاستقلالية".

وتعتبر وزارة الدفاع ان تحقيقا علنيا سيكون "سابقا لاوانه وغير متكافىء".

وقالت متحدثة باسم وزارة الدفاع امس ان "الوزارة تأخذ على محمل الجد كل الادعاءات عن سوء المعاملة وهذا بالتحديد السبب الذي من اجله تم تشكيل اللجنة كي تدرس هذه الادعاءات بشكل صحيح".

وفي ديسمبر،اعلنت وزارة الدفاع انها دفعت 15,1 مليون ليرة استرلينية 23,7) مليون دولار) كتعويضات لاكثر من 200 عراقي اتهموا القوات البريطانية باعتقالهم بشكل غير شرعي وعرضوهم للتعذيب بعد اجتياح العراق عام 2003. وغادرت القوات البريطانية المقاتلة العراق في العام .2009

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 30/01/2013
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com